

ندوة غزة

تحديات ومخاوف وشؤون سياسية وتنظيمية أساسية

زياد أبو عمرو غازي حمد
طلال عوكل حسن الكاشف*

أدار الندوة وحررها: أشرف العجومي**

ترتيب البيت الفلسطيني

حركة "فتح"

بعد رحيل عرفات

زياد أبو عمرو: الحديث عن وضع حركة "فتح" في غياب الرئيس ياسر عرفات يختلف عن الحديث عن "فتح" في وجوده. فعندما كان عرفات موجوداً كانت "فتح" تعيش حالة من السكون، وأيضاً حالة من الانقسام والتشرذم وعدم القدرة على التغيير وإصلاح الشأن الداخلي للحركة. وغياب الرئيس عرفات يملّي على "فتح" الالتفات إلى قضيتين: الأولى، وضع الحركة الداخلي: وحدتها الداخلية والإصلاح داخلها ومأسستها؛ الثانية، علاقة الحركة ببقية الفصائل في الساحة الفلسطينية، والدور الملقى على عاتقها كحركة أساسية شكلت وتشكل قاعدة الحزب الحاكم أو السلطة في الوضع الفلسطيني. من الواضح أن "فتح" لا تستطيع أن تواصل حياتها التنظيمية وعلاقاتها وعملها بالطريقة نفسها التي كان هناك فيها قائد فرد ورمز مسيطر وزعيم تاريخي له شرعيات متعددة المصادر، تاريخية وثورية وخدماتية وكاريزماتية وديمقراطية. فالمؤسسة كانت غائبة، والحركة كتنظيم كانت مشرذمة.

الآن الوضع مختلف. فكي تستطيع "فتح" أن تستكمل دورها بصفتها التنظيم الأساسي لا بد من إعادة تهيئة الحركة لهذا الدور، لأنه أصبح واضحاً في الأعوام الأخيرة أن منافساً جدياً لها برز على الساحة الفلسطينية، بل إن هذا المنافس ربما بدا في بعض المراحل في قوة "فتح" نفسها، أو حتى أحياناً أكثر قوة. ومع أن هذا التقدير غير ثابت وليس متجذراً أو مؤسساً بعد، إلا إن هذا بحد ذاته فرض، وسيفرض، على الحركة إعادة النظر في وضعها، وخصوصاً في غياب الرئيس والرمز التاريخي القائد

(*) زياد أبو عمرو: عضو المجلس التشريعي • غازي حمد: رئيس تحرير صحيفة "الرسالة" • طلال عوكل: كاتب وصحافي • حسن الكاشف: كاتب وصحافي.
(**) صحافي فلسطيني، غزة.

الذي كان يضيف على الحركة هالة نابغة من هالته.

من زاوية هذين البعدين: الوضع الداخلي لحركة "فتح"، وعلاقتها بالوضع الفلسطيني وبقيّة القوى، ما الذي يمكن أن نتوقع حدوثه؟
يمكن أن نتوقع أنه لن يكون هناك ياسر عرفات آخر يتمتع بالسمات نفسها، وبالخصائص والقدرات والشرعيات نفسها، وبالرمزية وطريقة القيادة أنفسهما، وبالتالي فالتغيير في "فتح" يبدو أمراً حتمياً. ويمكن أن نتوقع أيضاً أن القيادة الجديدة التي خلفت الرئيس عرفات، وهي ليست جديدة تماماً، ستحاول أن تنهج نهجاً مختلفاً، أو هكذا يفترض. لكنني لست متأكداً من أن القيادة التي ستخلفه في الفترة القريبة المقبلة ستنحو منحى مختلفاً بشكل جذري. فالظرفان الموضوعي والذاتي لا يزالان كما كانا في مرحلة الرئيس عرفات، حتى مع أخذ غيابه بعين الاعتبار. ويتبادر إلى الذهن بسرعة أن المؤسسة الفتاوية يفترض أن تؤدي دوراً أكبر، لكن ذلك يستغرق بعض الوقت، لماذا؟ لأن المؤسسة الفتاوية بحاجة إلى إعادة تهيئة، وبحاجة إلى إصلاح وتفعيل، وهذه الأمور يتطلب إجراؤها إرثاً وتراثاً مؤسساتياً وثقافة وفعالية مؤسساتية، والتزاماً بنظام معين وبقانون معين.

الوضع الفتاوي، والنظام الفلسطيني بشكل عام، يمران بمرحلة انتقالية؛ فإمّا يعاد تكريس دور الفرد على حساب المؤسسة، وهذا هو الاحتمال الأضعف، وإمّا تصلح المؤسسة نفسها وتأخذ دورها بالتدريج. والتغير منوط بمدى نجاح "فتح" في إصلاح أوضاعها وتفعيل دورها عبر الممارسة الديمقراطية، أي الانتخابات. غير أن الانتخابات تعني عملية فرز جديدة قد تنهي دور القيادات التي ظلت مسيطرة حتى الآن، أو تضعف تأثيرها، لأن "فتح" لم تشهد انتخابات في أطرها القيادية على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية، وهناك متغيرات ومعطيات جديدة. ومعظم القيادات التقليدية، أو ما يطلق عليه تسمية "الحرس القديم"، لا يحظى بشعبية وقاعدة قوة مستقلة عن شعبية وقوة الرئيس ياسر عرفات الذي حمى هذه القيادات. وإذا ما أجريت انتخابات داخلية، فمن الممكن أن يحدث تغيير في التركيبة القيادية لحركة "فتح"، ومن الممكن جداً أن تكون الأغلبية القيادية من الجيل الجديد، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى أكثر من مجرد حراك، إلى صراع من نوع ما. وأنا هنا لا أتحدث عن صراع عنيف بالضرورة، لكن أتحدث عن صراع أجيال وقوى وأفكار.

أمّا فيما خص علاقة "فتح" بالوضع الفلسطيني بشكل عام، فأعتقد أن "فتح" تواجه تحدياً كبيراً جداً، وأصبح مطلوباً منها أن تعيد النظر في رؤيتها لذاتها وللفضائل الأخرى، وخصوصاً تلك التي لم تكن موجودة كقوى أساسية في الساحة الفلسطينية عند تأسيس منظمة التحرير، وأعني بها الحركات الإسلامية، وحركة "حماس" على وجه الخصوص.

"فتح" بحاجة إلى إعادة النظر في أفكارها ومنطلقاتها وموقفها من قوى أصبحت موجودة على أرض الواقع وتشكل منافساً حقيقياً لها. والخيارات المتاحة أمامها هي: إما استمرار تجاهل هذه القوى، ومحاولة إقصائها، والتفرد بالقرار والموارد والسلطة، وهذا أمر أصبح شبه مستحيل وسيكون أكثر استحالة في المستقبل، وإما التعايش مع فكرة الشراكة السياسية والتعددية. وأعتقد أن هذا هو عنوان المرحلة؛ فقد بدأت "فتح" تستوعب هذه الفكرة، ولو أنها لا تزال غير مهيأة من الناحيتين النفسية والسياسية لأن تقدم على شراكة جدية وهي التي استحوذت على كل شيء في الماضي. والشراكة بحاجة إلى معايير، والمعيار الأفضل على مستوى السلطة هو الانتخابات.

غازي حمد: أتصور أن "فتح" لم تغير كثيراً في مواقفها حتى الآن، حتى في غياب الرئيس أبو عمار، لأن ما لديها هو تركة ثقيلة وتقاليد طويلة المدى استمرت أربعة عقود، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى السياسة أو على مستوى المصالح والتكتلات، إلخ. وأبو عمار عزز الأوضاع السلبية طوال أربعين عاماً، وربما كان معنياً بأن تكون "فتح" هكذا. فقد كانت فعلاً مشرذمة، وكنا نسمع عن "كوتا" أبو عمار، و"كوتا" أبو مازن، و"كوتا" دحلان. وكان هناك من يستقطب كتائب شهداء الأقصى في حين يرفض آخرون العمل العسكري. وهناك من كان مع اتفاق أوسلو، ومن كان ضده.. والأزمة قائمة فعلاً. أبو عمار كان يتجاوز المؤسسة ويغطي عوراتها ونواقصها، وكان كثير من السلبيات والأخطاء يُغطى بعباءته، وفي غيابه ستتكشف العيوب جميعها، وستفضي إلى أزمات كثيرة جداً. أعتقد أن "فتح" ستحاول حل أمورها الداخلية بهدوء لئلا تبدو أمام العالم مشرذمة. وهي أمام اختبار حقيقي لأن الجميع ينظرون إلى أبو مازن وحركة "فتح" ليروا إن كانت "فتح" ستستطيع الإمساك بزمام الأمور، وشارون يترقب كيف سيكون انتقال السلطة وموضوع الانتخابات وترتيب الوضع الداخلي، وهي أمور يعتمد عليها الانفراج في العملية السياسية، والانفراج في العلاقة بالعالم ووصول المساعدات.

لكن حادثة إطلاق النار في خيمة العزاء بحضور أبو مازن في غزة، وتردد أوساط اللجنة الحركية العليا في الضفة وكتائب شهداء الأقصى في تأييد أبو مازن، وتقلب مواقفها تجاهه، أدت إلى بروز انطباع بأن الأزمات داخل "فتح" موجودة. وكما يقولون في الطب، هناك مريض وهناك حامل للمرض. و"فتح" حاملة للمرض وستعاني جراء هذه المشكلة في المدى الطويل.

شخصياً أعتبر أن أبو مازن هو خيار إجباري، ولا يوجد له بديل آخر قادر على قيادة المرحلة. ومن هنا كان الإجماع على اختياره، حتى من جانب شخصيات كانت واضحة في معارضتها له، مثل عباس زكي وصخر حبش وهاني الحسن وآخرين، الذين كانوا يقولون عنه إنه كرزاي آخر وعراب التسوية. هذا في الواقع يعبر عن أزمة، وعن

عدم وجود قناعات حقيقية بأبو مازن وخطه السياسي ورؤيته المستقبلية. و"فتح" لا تزال حذرة، وتنتظر ما سيحدث في المستقبل، وستحاول تقييد أبو مازن بقدر ما تستطيع؛ فأبو مازن لا يمتلك الشخصية الكاريزماتية التي كانت لأبو عمار. وعندما تصبح "فتح" المحرك لمعظم الأمور، وخصوصاً لجنتها المركزية التي باتت تؤدي دوراً أكبر، وهي التي منحت الشرعية لأبو مازن بالإضافة إلى المجلس الثوري، فإنه سيجد نفسه مشدوداً إليها ويستمد قوته منها.

لاحظنا حدوث بعض الخطوات، مثل اللقاءات بين دحلان وموسى عرفات وبين أطراف متخاصمة أخرى في حركة "فتح"، بهدف إظهار الحركة متماسكة إلى حد ما. لكن هذا لا يلغي استمرار الخلافات، ولا سيما بوجود تمزق قيادي. فعلى سبيل المثال، ضغطت اللجنة المركزية على أبو مازن لاستبعاد دحلان، وهذا سيشكل مشكلة بسبب قوة تأثير دحلان في قطاع غزة، ويمكن أن يشكل نوعاً من التحدي للحرس القديم. وثمة مجموعات من كتائب شهداء الأقصى، كنت تحدثت إليها كصحافي، تقول إن اختيار أبو مازن لا يشكل قناعات لديها، لكن لم يكن هناك خيار آخر. ويبدو أن الأمور هي في إطار لملمة الصفوف لتجاوز انتخابات الرئاسة.

هناك انقلاب في توجه "حماس". فهي، لأول مرة، تتحدث عن موضوع الانتخابات وتقول أنها ستقبل بدولة فلسطينية ضمن حدود 1967 في مقابل وقف إطلاق نار طويل الأمد. وتحدثت عن المشاركة في الانتخابات التشريعية والبلدية. وهي بذلك تصبح منافساً قوياً لحركة "فتح"، وهذا يدفع الأخيرة إلى تجميع صفوفها. وما حدث في انتخابات جامعة النجاح، حيث اعتقدت "حماس" أن الانتخابات محسومة لمصلحتها وجاءت النتيجة مخالفة لاعتقادها، يؤشر إلى أن "فتح" بعد أبو عمار بدأت تستعيد وحدتها. وقد أضحى واضحاً أن أبو عمار كان يمزق "فتح" في عدة اتجاهات.

حسن الكاشف: من البديهي أن نبدأ الحديث، ونحن نتكلم على الوضع الفلسطيني، بحركة "فتح" لأنها ليست قوة أساسية فحسب، بل هي أيضاً التي صاغت النظام السياسي الفلسطيني، وصاغت أوضاعها بطريقة تجعلنا نقول "فتح في ظل عرفات" و"فتح ما بعد عرفات".

كل مظاهر الوحدة والتماسك التي بدت على "فتح" بعد وفاة الرئيس لا تدل بصورة صادقة على تماسك حقيقي ووحدة حقيقية، وليس أدل على ذلك من أن هذه الوحدة أخذت شكل مصالحات بين بعض الأقطاب والقوى، ولم تأخذ أي شكل آخر.

غياب عرفات علامة فارقة في حياة "فتح" وحياة المؤسسة الفلسطينية، نهاية لمنهج وصيغة وطريق عمل وقيادة، وهو كذلك نهاية لتهميش لجنة "فتح" المركزية والأطر الحركية الأخرى، وهو بداية لدور تؤديه هذه الأطر القيادية الفتاوية. لكن هناك إرثاً ثقيلاً وصعباً يجب التغلب عليه.

"فتح" استدفع ثمن غياب الفكر، وغياب بديهيات العمل التنظيمي والحزبي، وجمود وضعها الداخلي على مدى أكثر من 15 عاماً، وكل إرث مظاهر العمل القديم. فقد كان أبو عمار هو المرجعية العلنية الرسمية للمفاوض، وفي الوقت ذاته المرجعية السرية التنظيمية للمقاومة داخل "فتح"، وغيابه سيترك مرجعية المقاومة شاغرة. وإذا ما أخذنا في الاعتبار طبيعة الأجسام التي نشأت في الضفة وغزة وعدم ترابطها ومسمياتها المتعددة والكتل داخل كتائب شهداء الأقصى، فإننا ندرك صعوبة التركة التي خلفها الرئيس عرفات.

وما يجعل الأمور أصعب أن مظاهر فشل وعجز وفساد السلطة تتحملها كلها "فتح" أمام الرأي العام، وأن ترتيب الوضع الداخلي الفتاوي لن يتم في أجواء هادئة، وإنما في أجواء متحركة وصراعات واستحقاقات، من انتخابات الرئاسة إلى الانتخابات المحلية والتشريعية، وأيضاً تطورات العملية السلمية ومهمات إدارة السلطة. إضافة إلى ذلك هناك أجيال واجتهادات داخل الحركة.

الوصول إلى المؤتمر العام في آب/أغسطس 2005 عبر الانتخابات سيتم في أجواء صراع، وأجواء الصراع لن تكون هادئة وديمقراطية، وفي الإطار الداخلي. لماذا؟ لأن الكادر الذي يتحمل مسؤولية قيادة السلطة وبنائها، أي الصف الأول والثاني والثالث، كله كادر فتاوي ولن يترك موقعه بسهولة. وقيادة "فتح" في ظل الأخ أبو مازن مجبرة على أن تجري عملية إصلاح في السلطة، وإصلاح السلطة يجب أن يمر بممر إجباري هو إصلاح "فتح". وهناك خوف حقيقي من أن يتعثر إصلاح السلطة نتيجة عدم القدرة على إصلاح "فتح"، كون إصلاح "فتح" يتطلب حزمًا ومحاسبة وجرأة في التغيير والتجديد. وهذه الأمور في أجواء المصالحة لا تبدو محسومة في تفكير قيادة "فتح" الحالية لصعوبتها.

هناك حقائق كبيرة مؤلمة، وهناك أزمة تعيشها كل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. مع ذلك تبدو الأزمة أكبر داخل "فتح"، وهناك استحقاقات ثقيلة على المستوى الداخلي، من بناء السلطة وسيادة القانون وإنهاء المظاهر المسلحة إلى إحداث شراكة سياسية والتفات إلى قضايا المواطن، وذلك في غياب رؤية فلسطينية تعرف ما تريد، وفي حضور رؤية إسرائيلية تعرف أهدافها بدقة، وفي ظل ضغط دولي وإقليمي يريد الهدوء الذي يبدو استحقاقاً ثقيلاً على الساحة الفلسطينية. كل ذلك، وتداخله، يجعلني أقول إن مظاهر الوحدة والتماسك مؤقتة، وإن ترشيح مروان البرغوثي كان أول الأزمات لا آخرها، وستشهد "فتح" عدداً من الأزمات المتلاحقة التي ستمتحن قدرتها على تجاوز حالها الراهن إلى حال تنظيم يؤمن ببديهيات العمل التنظيمي وبضرورة وجود فكر وبرنامج.

وإن لم تكن نتفق جميعاً على أن "فتح" هي العمود الفقري في الحياة السياسية

الفلسطينية فلا مجال للشك في أنها ركن أساسي كبير فيها. وهذا الركن يتعرض لامتحان البقاء والقوة والقدرة على القيادة، ولا أتوقع أن يتم تجاوز هذا الامتحان بسهولة.

طلال عوكل: إننا متفوقون على أن غياب الرئيس يأسر عرفات يضعنا تجاه مفارقة صعبة وكبيرة، وكأننا أمام حالة احتباس شامل على مختلف الصعد. نحن الآن أمام واقع يفتح على كل شيء وفي الاتجاهات كافة. وأنا أوافق على أن التغييرات في قيادة "فتح" هي الأساس لتقدير نجاح التغييرات على مستوى السلطة وفي الحركة الوطنية بسبب موقع "فتح" المعروف والتاريخي. ونحن مرة أخرى نتحدث عن حركة تاريخية جابهت مشكلات واستحقاقات طويلة عريضة. وندرك قيمة عرفات في هذه المؤسسة، لكن هذا الإدراك يجب ألا يكون في المعاني الإيجابية لوجود شخصية عرفات ودوره فقط، وإنما ما قد يحمله أيضاً من اتجاهات سلبية على صعيد حركة "فتح" والحركة الوطنية.

أنا لا أستطيع أن أقيس اتجاهات التطور المقبل داخل حركة "فتح" انطلاقاً من معيار الوحدة وغياب التناقضات، لأن طبيعة الحركة لا تفترض دائماً الوحدة التامة، وهي تقبل وجود التناقضات وتتعايش معها. وفي رأيي إن الأمور لا تصل إلى حد الانقسامات الحادة. فالحركة تعايشت مع مشكلات حتى بوجود الرئيس عرفات، وبعضها اتخذ طابعاً ساخناً، لكنها مع ذلك بقيت.

لقد كانت خصوصية الرئيس عرفات في أنه كان مبدعاً في خلق هذه التناقضات وفي معالجتها، وفي خلق الأزمات ومعالجتها أيضاً. وهذا من الخصائص التي كان عرفات يتفرد بها. غير أن البديل في ظل المتغيرات أصبح يفرض شيئاً آخر. والكل أشار إلى حاجة "فتح" الماسة جداً إلى التوحد. وأعتقد أنه في غياب الأيديولوجيا، وفي غياب وضوح البرنامج السياسي، يتوحدون في "فتح" الآن على قاعدة المصالح المشتركة والخوف من المستقبل ومن المنافسة الشديدة في الساحة الفلسطينية. وهذا الشيء قد يستمر فترة ما، لكن من غير المتوقع أن يبقى هو الأساس الذي يوحد "فتح".

أنا أرى أن الأمور تسير في الواجهة الإيجابية. فطبيعة التحديات التي تركها ياسر عرفات والإرث الثقيل يضعان الأعضاء في حركة "فتح" أمام ضرورة التغيير. على سبيل المثال، شهدت الأيام القليلة الماضية حركة كثيفة داخل "فتح" وفي الساحة الفلسطينية، وهناك مؤشرات مشجعة - الانتخابات الرئاسية والعامّة القريبة، وتحديد موعد قريب أيضاً لعقد مؤتمر حركة "فتح" السادس - تعني أن هناك رغبة لدى "فتح"، التي أصبحت قيادة ولم تعد موظفين بمراتب لجنة مركزية أو مجلس ثوري، في السير نحو الديمقراطية. وهذه أهم وأبرز عناوين وآليات الإصلاح داخل حركة "فتح" وفي الساحة الفلسطينية. وأتوقع أن نرى آثاره الإيجابية البعيدة على الرغم من وجود

أعراض جانبية من قبيل الصراعات على طريقة البرغوثي حالياً، أو غيره لاحقاً، بشأن مواقع السلطة.

وما جرى في جامعة النجاح يؤشر إلى استتسعار واع من جانب "فتح" كلها بضرورة التوحد في مواجهة التحديات. أيضاً هناك عملية الإفراج عن كثير من القوانين التي كانت مشاريع قوانين محتجزة من جانب المجلس التشريعي، وهناك الحديث الجدي عن موضوع الشراكة السياسية، لا من موقع المنة وإنما نتيجة تطور واقعي جداً أوصلنا إلى مستوى الاستعداد الحقيقي، سواء أكان إرغامياً أم غير إرغامياً، للتعامل مع الواقع السياسي الذي يجعل "فتح" غير قادرة وحدها على إدارة الوضع الفلسطيني والتفرد بقيادة الشعب.

كان أبو عمار يقدم برنامجه وأساليبه ووسائله لتكون هي برنامج "فتح" وأساليبها ووسائلها. لكن أبو مازن ليس كذلك. فهو وغيره مضطرون إلى التعامل مع برنامج للحركة يتبناه أبو مازن للرئاسة، والآخرون لانتخابات المجلس التشريعي. ولدي معلومات تقول إن حركة "فتح" ستصدر قريباً برنامجاً سيلتزمه أبو مازن الذي قال إن برنامجه هو برنامج الحركة، كما أنه قرر التزام ما جاء في خطاب أبو عمار في آب/أغسطس الماضي عن الثوابت الفلسطينية والإصلاح وما إلى ذلك.

لا أستبعد وجود صفقات داخل "فتح" لأنه توجد كعكة. وحركة "فتح" تستحوذ وحدها حالياً على الكعكة. لكن أمامها مجموعة من العناوين المهمة، وأعتقد أن الأيام السابقة تشير إلى وجهة تقول إننا مقبلون على تغييرات أساسية تتعدى موضوع الانتخابات والشراكة السياسية، وتصل إلى مستوى إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني. وهذا ستكون له آثار ونتائج تترتب على الأطراف كافة، ومنها حركة "فتح" التي ستدفع جزءاً من الثمن المطلوب لإعادة بناء هذا النظام. وأنا لا أرى أن أبو مازن، أو القيادات التي تفرزها "فتح"، سيواصل العمل على أساس أن السلطة تشكل امتداداً لحركة "فتح" وتندمج فيها. فقد تضررت "فتح" كثيراً من مسؤوليتها عن السلطة والفساد وكل ما جرى في المرحلة السابقة، ولا تستطيع أن تدير الظهر، على الأقل لفصائل منظمة التحرير ومؤسسة المنظمة، إذا كانت قادرة على أن تدير الظهر فترة لحركة "حماس" والجهاد الإسلامي. نحن أمام واقع جديد أبرز ملامحه غياب الرئيس عرفات ووجود إرهابيات جديدة في "فتح" تتجه، في رأبي، نحو تغييرات أساسية إيجابية في الساحة الفلسطينية.

زياد أبو عمرو: أريد أن أعطي مؤشرين إلى سير حركة "فتح"، إذ إن غياب الرئيس ياسر عرفات لا يعني بالضرورة أن "فتح" تسير إلى الأمام بروية نوعية مختلفة، لأن مثل هذه الرؤية يقتضي بالضرورة تغييراً واضحاً في بنية الحركة وعلاقاتها الداخلية، والمؤشران لا يبعثان على التفاؤل كثيراً: المؤشر الأول يتعلق بموقف "فتح" من قانون

الانتخابات الجديد والنظام الانتخابي الذي يقوم على النسبية، إذ إن هناك معارضة قوية لمشروع القانون الجديد لأنه يضر بمصالح أطراف ليست مصنفة على أساس أنها قيادات قديمة وقيادات جديدة، لكنها تعتقد أن فرصتها في النجاح غير مؤكدة إذا ما اعتمد نظام التمثيل النسبي. لقد اقتربنا في المجلس التشريعي من تضارب المصالح، مع العلم بأن المجلس التشريعي يجب ألا يشرع لنفسه وإنما يشرع للمجتمع والمستقبل. ولا شك في أن موقف "فتح" من النظام النسبي له صلة بموقفها من العلاقة بالأطراف الأخرى. المؤشر الثاني، الذي أعتقد أنه لم يتم الانتباه له، هو تحديد موعد المؤتمر الحركي بعد الانتخابات التشريعية. فالوضع الطبيعي هو أن تجرى الانتخابات الحركية الداخلية قبل الانتخابات التشريعية كي تذهب "فتح" إلى الانتخابات التشريعية بقيادات شرعية منتخبة وقوية تمثل حركة "فتح"؛ وإلا فإنها ستذهب بالتركيبة القديمة، وعلى الأغلب ستفعل ذلك.

من الواضح أن ضغوطاً ومصالح تتصارع هنا. وذهب "فتح" بالتركيبة القديمة إلى انتخابات المجلس التشريعي يعني أنه لم يحدث شيء كثير في إطار التغيير والإصلاح داخل الحركة، وهذا ربما يضعها أمام تناقض كبير، لأن الانتخابات التشريعية قد تفرز قيادات فتحاوية مختلفة عن تلك التي قد يفرزها المؤتمر الحركي، فيكون هناك أعضاء لجنة مركزية جدد، بينما ربما يكون هناك في المجلس التشريعي أعضاء لجنة مركزية قدامى، وهكذا بالنسبة إلى المجلس الثوري، وهذا بدوره من شأنه أن يخلق بلبلة وتداخلاً.

التحدي الحقيقي أمام "فتح" هو أن تذهب إلى الانتخابات التشريعية بعد إجراء الانتخابات الداخلية، أو أن تعتمد نظام البرايميريز (الانتخابات التمهيدية). أمّا فيما يخص قضية الصفقات داخل "فتح"، فأنا لا أحبذ هذه الكلمة وأستخدم بدلاً منها التفاهمات أو الاتفاقات الداخلية المعهودة في كل الأحزاب، والتي قد تحدث داخل الحزب الواحد أو بين أحزاب متعددة.

حسن الكاشف: قراءة ما يجري تدل على أن المؤسسة القديمة في "فتح" تحاول أن ترتب الوضع الجديد، وأقصد بالمؤسسة القديمة اللجنة المركزية والمجلس الثوري والحكومة والمجلس التشريعي. وما قد يؤسسه القديم لا يمكن أن يكون في خدمة التغيير والتجديد. وأعتقد أن أصحاب هذا النهج يتصرفون بوعي انطلاقاً من تسليمهم بأن استمرار "فتح" في السلطة والقيادة يستلزم مثل هذا الترتيب. وانطلاقاً من حقيقة أن اللجنة المركزية تفتقر في أغلبيتها الساحقة إلى قاعدة جماهيرية، فإن التوافق داخل هذه الأطر القيادية التي تتحكم في النظام السياسي وفي حركة "فتح" يصبح ضرورياً، وهذا قائم الآن بشكل واضح تماماً، ولن يقود إلى تغيير "فتح" وتجديدها.

الأحزاب والقوى تتجدد بمراجعات نقدية عميقة تخضع كل مسيرتها وفكرها

وسياستها وبرامجها وآرائها لمراجعة وصولاً إلى بروز الجديد، وطبيعة الاجتهادات أو الصراعات داخل "فتح" لا تبدو لي أنها تنتمي إلى مثل هذا النهج. لطلال عوكل: الكل لا يتوقع أن حركة وإرثاً من هذا النوع سيتغيران بسرعة. نحن نفحص الاتجاهات، وفيما يتعلق بالقديم والجديد أنا أتفق مع حسن الكاشف، لكن ما هي حصة الرئيس عرفات من المسؤولية عندما نتحدث عن القيادتين القديمة والجديدة. لقد قلنا إنه صاحب الحصة الأكبر، وعملياً لم يكن هناك قيادة أو قيادات على الرغم من وجود المؤسسات، وهي تمثل امتداداً للقديم. لكن غياب أبو عمار يشكل عاملاً قوياً لعودتها، إنما ليس هناك ضمانات للبقاء إلا بإجراء تغييرات.

اتجاهات الأمور

في الضفة والقطاع

زياد أبو عمرو: ما كان قائماً في عهد الرئيس ياسر عرفات على صعيد العلاقات الداخلية الفلسطينية، وعلى صعيد الشراكة السياسية والمشاركة في صنع القرار، وعلى صعيد الحوار والاتفاق الوطني، تغير ولا يمكن الإبقاء عليه. لقد كان لعرفات وضع خاص، وقدرة خاصة على تجنيد كل شيء وإخضاعه لرؤيته وإبقاء الوضع القائم على حاله. هذا لا يمكن أن يستمر في ظل تغير الأوضاع التي كانت سائدة في عهده.

من هنا نلاحظ التحركات السريعة لرئيس منظمة التحرير الجديد، ولا أعرف إلى أي مدى يعبر موقفه عن موقف الجميع داخل المنظمة، أو عن رؤية واحدة داخل حركة "فتح". وفيما عدا الحديث عن المبدأ، أعتقد أن الخلاف برز عند الحديث عن مضامين الأفكار المتعلقة بالشراكة السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار والاتفاق الوطني وقضايا الانتخابات وغيرها.

ترتيب الوضع الفلسطيني يتطلب اتفاقاً. وإذا كان هناك اتفاق على موضوع الانتخابات كمبدأ، فالاختلاف هو بشأن الشروط. أما موضوع الشراكة السياسية فهو أهم الموضوعات كونه يستطيع معالجة بقية القضايا، ويساعدنا في حل أية تباينات في الموقف من الانتخابات والوضع الداخلي، بما في ذلك مسألة الهدنة المحتملة المؤقتة أو المشروطة لخدمة الأجندة الفلسطينية.

إن تحققت الشراكة السياسية ستسحب نفسها وتعكس مضامينها على المواقف من القضايا الأخرى، بما في ذلك الموضوع السياسي: الانسحاب من غزة أو مبادرات سياسية، والموقف من أشكال النضال. لذا فالشراكة هي المدخل الأساسي، وهي محك اختبار لجدية مختلف الأطراف الفلسطينية.

لا يمكن الحديث مثلاً عن الهدنة بمعزل عن التفاهم والاتفاق في شأن القضايا الأساسية التي أشير إليها: موضوع الشراكة السياسية، والمشاركة في صنع القرار،

والإطار القيادي الذي تتحقق فيه القيادة الجماعية.

في هذا السياق، هناك عدة نقاط تتعلق بالشراكة، منها معيار الشراكة. فالانتخابات طبعاً هي معيار الشراكة الأمثل في السلطة الوطنية. وأنا أتحدث عن انتخابات محلية لا خلاف بشأنها، وانتخابات تشريعية بعد معالجة القضايا الخلافية المتعلقة بالقانون والنظام الانتخابيين. ويمكن أن يستفاد من نتائج هذه الانتخابات لتحقيق الشراكة في إطار منظمة التحرير لأن الشراكة تنطوي على أربع قضايا هي: الإطار، والبرنامج، ونسبة التمثيل، وآلية صنع القرار. هذه القضايا محسومة على مستوى المجلس التشريعي بعد الانتخابات. لكن المجلس التشريعي والسلطة شيء ومنظمة التحرير شيء آخر. والانتخابات على مستوى المنظمة غير متاحة في المستقبل المنظور، لذلك قد نكون مضطرين إلى السير في مسارين في آن واحد: تحقيق الشراكة في السلطة، وتحقيق الشراكة على مستوى منظمة التحرير.

والإطار الأمثل لتحقيق الشراكة في المستقبل المنظور هو منظمة التحرير لا ما يسمى القيادة الوطنية الموحدة، لأن القيادة الوطنية الموحدة تعني خلق إطار ثالث مواز للمنظمة والسلطة سيولد مزيداً من التعقيد والتداخل غير المفهوم في الساحة الفلسطينية، وسيكون دوره معطلاً أكثر مما هو مساعد.

يضاف إلى ذلك أن هذا الإطار لن يحظى بأية شرعية إقليمية أو دولية أو اعتراف، ولن يمثل الكيان المعنوي الجامع الشامل للشعب الفلسطيني في كل مكان، إذ إن مفهوم القيادة الوطنية الموحدة مفهوم محلي ميداني ولا يمثل الفلسطينيين في الخارج. ثم ما معنى وجود قيادة وطنية موحدة في ظل منظمة التحرير، وما صلاحيات هذا الإطار بالمقارنة مع المنظمة؟ لذلك يجب أن نختصر الطريق ونذهب مباشرة إلى المنظمة.

الاتفاق على نسبة التمثيل متاح. ومن الواضح أن لا مشكلة لدى فصائل منظمة التحرير في العودة إلى المنظمة ذات المؤسسات المفعلة بنسبة تمثيل معروفة، لكن المتغير هو دخول الفصائل الإسلامية التي لا تزال غير ممثلة في المنظمة. وهنا يجب أن تراعي موازين القوى على الأرض، ويمكن التفاهم بشأن ذلك.

”حماس“ لن تقبل أن يجري التعامل معها مثل باقي الفصائل، والانتخابات التشريعية قد تساعدنا، لكننا لا نستطيع العمل في إطار المنظمة والاتفاق وتحقيق الشراكة ارتباطاً بنتائج الانتخابات التشريعية، لأن تلك الانتخابات قد تتعطل لسبب خارج عن إرادتنا. لذا يجب أن نسير بالتوافق إلى أن نتاح لنا وسيلة أخرى لتحقيق التمثيل بشكل أكثر دقة.

فيما يتعلق بالبرنامج السياسي أعتقد، بناء على تقديري الشخصي ومما أعرفه وتابعته وسمعتة من مختلف الأطراف، وخصوصاً فصائل المعارضة الفلسطينية، أننا أقرب ما يكون إلى الاتفاق على برنامج سياسي. وهذا البرنامج يتمثل في البرنامج

الوطني الذي تتمسك به منظمة التحرير: دولة مستقلة وذات سيادة بحدود حيزران/يونيو 1967، وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين على أساس القرار رقم 194، وتفكيك المستعمرات، مع حفظ حق بعض الأطراف التي لا تريد أن تتخلى عن مطالبها التاريخية بفلسطين. وأنا أرى أن هذه القضية يمكن حلها ببساطة، وهناك نماذج في دول أخرى كإسرائيل مثلاً، حيث توجد أحزاب تشارك الحكومة في برنامجها وتتمسك ببرامجها الخاصة. ويجب أن نسمح للقوى السياسية الفلسطينية بأن تعبر عن مواقفها. ولا يستطيع أحد أن يمنعها من ذلك بإلغاء برامجها. لكن يمكن أن يشترط عليها أنه لتحقيق أهدافها أو السعي لذلك، ليس مسموحاً خرق القانون. وقضية البرنامج المشترك يمكن أن تحل بتسجيل تحفظ، أو بوضع وديعة تضمن لهذه الأحزاب حقها في المطالبة بتحقيق أهدافها بالوسائل السلمية والقانونية والديمقراطية.

الموضوع الأخير هو آلية صنع القرار. أعتقد أن حركة "حماس"، على وجه التحديد، لا تريد أن تصبح مجرد طرف ممثل في إطار منظمة التحرير من دون أن يكون لها تأثير فعلي في عملية صنع القرار، لذلك يجب البحث عن آلية صنع قرار تحفظ الممارسة الديمقراطية في الإطار بحسب الأغلبية البسيطة، لكن في الوقت نفسه تحمي الأحزاب التي لها مواقف من قضايا سياسية لا تستطيع أن تخضعها للتصويت بحسب الأغلبية البسيطة. ماذا يعني ذلك؟

هذا يعني أنه في إطار الشراكة السياسية والاتفاق الوطني على الإطار والبرنامج والتمثيل وآلية صنع القرار، يجب الاتفاق على تحديد مجموعة من القضايا التي تعتبر قضايا إجماع وطني أو قومي، والحديث يدور هنا عن قرارات تاريخية في موضوعات العودة والقدس والدولة لا يجوز بثها بأغلبية نسبية. هذه الموضوعات والقرارات بشأنها، في حالة الاختلاف، يجب أن تخضع للانتخابات أو للاستفتاء. وفيما عدا القضايا المحورية التي تمس الإجماع الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج، فإن القضايا الباقية كلها تعتبر متغيرات ولا بأس أو ضرر في أن تخضع للتصويت بأغلبية بسيطة.

ويبقى السؤال هل الأطراف المعنية جادة في موضوع الشراكة السياسية أم لا؟ أشرنا إلى عدم استيعاب الفكرة وهضمها بشكل كامل من جانب تنظيم تسيّد واستحوذ على السلطة طوال عقود من الزمن، لكن أعتقد أن فكرة الشراكة بدأت تتسرب إلى وعي الفتحاويين وتنضج. والكل بدأ يدرك أنه لا يمكن إقصاء قوى أخرى مؤثرة، لأنه إن لم يكن هناك إقرار بحقها في المشاركة السياسية فهي قادرة على عرقلة المسار في أي اتجاه من خلال استخدام قوتها السلبية.

وبالتالي نحن أقرب ما يكون إلى الاتفاق. غير أن هذا العمل بحاجة إلى مزيد من

النقاش، وأعتقد أننا دخلنا مرحلة الصيغ. وفي اللقاء الأول الذي عقد بين "حماس" ورئيس اللجنة التنفيذية بعد انتخابه رئيساً للجنة كان التوجه أننا دخلنا مرحلة الصيغ، ولا داعي إلى تكرار ما تباحثنا في شأنه طوال أعوام. فلنأت بصيغ محددة. وقد طلب من الإخوة في حركة "حماس" أن يأتوا بصيغ لتحقيق الشراكة السياسية وتحديد الموقف من الانتخابات. ويفترض أن تكون "حماس" قدمت وثيقتين: واحدة بشأن ميثاق شرف، وواحدة تحتوي على صيغ للشراكة السياسية.

غازي حمد: أقول بصراحة إن المرحلة ما بعد أبو عمار ستكون إيجابية أكثر وأفضل مما كانت عليه الحال في عهده، لأن أبو عمار خلق حالة من الهلالية في كل شيء، سياسياً وداخلياً وأمنياً واجتماعياً وتنظيمياً. وبصراحة كنا لا نعرف كيف ندير أمورنا. وهذا لا ينطبق على "فتح" فقط، بل على "حماس" أيضاً. وألاحظ أنه بعد وفاة أبو عمار بلحظة أصبحت الأمور أفضل، واللغة أصبحت مختلفة، فحدث انتقال سلس للسلطة، وجرى إقرار الانتخابات وتوقيع القوانين، وصارت "حماس" تتحدث عن المشاركة في الانتخابات. أعتقد أن هناك تحمراً من الضغوط التي كانت شخصية عرفات طاغية فيها على كل الفصائل، بغض النظر عن رغبتها أو عدم رغبتها.

أتصور أن هناك تحولاً إيجابياً، وأن هناك إمكاناً لفتح صفحة جديدة وبلورة وضع سياسي أو داخلي جديد. وهذا، على ما يبدو، يشكل عاملاً مشتركاً لدى الجميع. مع ذلك تكمن المشكلة في التفصيلات، إذ يمكن أن نتفق على المبادئ العامة، ثم نختلف بشأن التفصيلات. يمكن أن نتفق على برنامج سياسي في موضوعات اللاجئين والقدس والمستعمرات، لكن تبقى آلية إدارة الصراع تشكل مشكلة كبيرة وأزمة. هل سيستنزفنا أبو مازن في الموضوع السياسي ويدخل في اتفاق تلو اتفاق مع كثير من التفصيلات والحيثيات؟ هل سيدخل في حل مرحلي، أم في حل نهائي؟ كيف ستدار المفاوضات؟

طرحت على الإخوة في "حماس" أنهم لو فكروا في الشراكة السياسية وجرى الاتفاق على البرنامج السياسي فيجب أن نمنح أبو مازن فرصة عامين أو ثلاثة أعوام كأقصى حد ونرى ما يمكن أن يحققه. لكن أكثر من ذلك سيصبح حالة استنزاف قائمة. المشكلة هي أن السلطة ركزت في الأعوام الماضية كل ثقلها في العمل السياسي، وتركت الوضع الداخلي جانبا، وكانت النتيجة أنها لم تربح لا هذا ولا ذلك.

أعتقد أنه في ظل شارون وإدارة بوش ستتعدد الأمور السياسية أكثر فأكثر، وسيكون من الخطأ التركيز على المسار السياسي. وقناعتي هي أننا يجب ألا نمنح الموضوع السياسي أكثر من 40% من الاهتمام، بينما نوجه 60% من اهتمامنا إلى الوضع الداخلي، لأنه كلما أصبح الوضع الداخلي أقوى وجرت الانتخابات وتحسن الوضع الأمني وتم إصلاح الوضع الإداري وغيره كان وضعنا السياسي أفضل.

لدى "حماس" إشكالية في موضوع المشاركة السياسية، فهي تؤمن بالمبدأ، لكنها تتردد في دخول السلطة. أما دخولها في منظمة التحرير فمرهون باشتراطات كبيرة تتعلق بعملية إصلاح طويلة جداً تدخل فيها النسب ومسألة تغيير الميثاق، وهذا يتطلب نقاشاً طويلاً. وأعتقد أن المرحلة التي نعيشها لا تحتاج إلى تفكير استراتيجي بعيد، وإنما إلى استحضار الحالة التكتيكية، تماماً مثل الجرح النازف الذي هو بحاجة إلى الربط قبل البحث عن المضادات الحيوية، أو حتى التفكير في إجراء عملية جراحية.

ولا أتوقع أن يكون موضوع الشراكة السياسية جدياً في هذه المرحلة بسبب أن أبو مازن حالياً ليس معنياً بإشراك "حماس" في الحكومة المقبلة. إنه يريد تسويق نفسه أميركياً وأوروبياً، ويريد فتح الأفق السياسي. و"حماس" حتى الآن لم تغير كثيراً في برنامجها، حتى لو تحدثت عن الدولة، وهي ليست مهياًة لتقبل برنامج أبو مازن. وفي رأيي أن أبو مازن معني في هذه المرحلة بالحصول على قرار من "حماس" بالتهدئة، وخصوصاً أن "حماس" لا تمتلك الجرأة بعد لأن تكون جزءاً من عملية صنع القرار.

مع ذلك لا بد من ملاحظة أن موضوع الانتخابات الرئاسية عندما طرح داخل "حماس" كان هناك من طرح فكرة ترشيح مرشح للرئاسة، وهذا الأمر لا يخلو من دلالة. وفي إطار التفصيلات لم تعد "حماس" تعتبر أوصلو عقبة أمام المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، وتنحية هذه العقبة جانباً تشير إلى أن "حماس" يمكن أن تدخل لاحقاً في الموضوع السياسي.

هناك مشكلة أيضاً في موضوع الشراكة السياسية ترتبط بالتفكير الأوسلوي، أي تفكير أبو مازن، الذي يعتمد النمط القديم. وقد أكد أكثر من مرة أنه لن يحيد عن الخط السياسي القائم ولن يغير شيئاً، وهو يريد أن يستعين بالوضع الداخلي لتعزيز الموضوع السياسي. و"حماس" يمكن أن تعطيه مجالاً إذا أراد خوض غمار المعركة السياسية، ولن تكون عقبة. وهي مهياًة لذلك الآن ضمن شروط معينة، مثل الاتفاق على البرنامج السياسي والوضع الداخلي، والتعامل مع "حماس" كحالة خاصة، وتقديم ضمانات بعدم الصدام معها أو إجراء اعتقالات، وسحب الأسلحة، وحل الأجهزة العسكرية.

في الموضوع السياسي أعتقد أن أبو مازن و"فتح" عامة هي الجهة الوحيدة التي ستتولى مسؤولية الملف السياسي، ويمكن لحركة "حماس" أن تؤثر في ذلك، لكنها في هذه المرحلة لن تكون صانعة قرار.

أما مسألة القيادة الموحدة فأصبحت تتراجع، والحديث عن انتخابات يلغي الحديث عن قيادة موحدة. وهناك أكثر من مشكلة تحول دون التفكير فيها جدياً في الوقت الراهن. فهي لن تكون مقبولة دولياً، ومن الصعب أن تنفق الفصائل على برنامج موحد. ثم إنه ما دمنا ضد التعيين، فليدخل الانتخابات من يريد، وعن طريق

الانتخابات يستطيع أن يكون ممثلاً للشعب، وأن يشكل ثقلاً داخل المجلس التشريعي. القيادة الموحدة لن تنجح، ولن تستطيع تلبية مصالح الناس. وأما في شأن الإصلاح الداخلي فإني أتصور أن توجهات أبو مازن جادة في هذا الموضوع، وهو يريد ترتيب الأمور وضبطها، والجمهور الفلسطيني مهياً لذلك إذ يشعر بالأزمة التي عشناها في الفترة السابقة والمتمثلة في الفوضى والفلتان وانتشار كثير من المظاهر السلبية. ويعتقد الجميع أن هناك ضرورة للضبط. لكن الضبط في ظل مشكلات "فتح" وتناقضاتها صعب، ويمكن أن ترافقه مشكلات كثيرة، ولا سيما أن أبو مازن لا يفكر في التصادم مع الفصائل، ويتصور أنه من خلال التفاهم يمكن الحديث عن تهدئة، ثم هدنة، ثم ترتيب باقي الأمور التي تحتاج إلى مدى أطول. وهذا، بطبيعة الحال، مشروط بانطلاق المسار السياسي وسيره بصورة طبيعية، إذ إنه عندما يملأ أبو مازن يديه يستطيع أن يتحدث مع "حماس" بقوة في موضوع الأسلحة والجهاز العسكري وغير ذلك.

حسن الكاشف: واضح أن مرحلة ما بعد عرفات وضعتنا جميعاً كفلسطينيين أمام المسائل التي كانت مؤجلة. هناك حراك قوي وشامل في الساحة الفلسطينية، والأمور كلها تناقش. في موضوع الشراكة ومنظمة التحرير، ابتداءً، أعيد التذكير بعدم جدوى إحالة التجديد على القديم. فأطر منظمة التحرير، كاللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، وحتى المجلس الوطني، بتركيبها الحالية، لا يمكنها أن تكون قادرة على إنتاج شيء جديد وعلى استيعاب موازين القوى الجديدة في الساحة الفلسطينية، وبالتالي المسألة بحاجة فعلاً إلى إعادة نظر وإعادة تشكيل لهذه الأطر، بالإضافة إلى التفعيل.

والشراكة السياسية ستمر بمرحلة انتقالية ما بين اللحظة الراهنة وإنجاز الانتخابات الرئاسية والمحلية والتشريعية، ولا بد من وجود صيغة ما للشراكة في هذه المرحلة. وهنا نحن أمام مفارقات مقلقة: أولاً، انفصال اهتمامات القوى عن هموم الشارع، وعلى رأسها الأمن الداخلي وسيادة القانون والإصلاح والوضع الاقتصادي شديد الصعوبة، وارتباط كل ذلك ببقاء أو رحيل الاحتلال بانسحابه من الضفة وغزة، أو على الأقل انسحابه إلى داخل ثكناته ومستعمراته، وفتح الطرق بين المدن والقرى، أي العودة إلى الوضع كما كان في 28 أيلول/سبتمبر 2000. ثانياً، أريد أن أشير إلى خطورة يمكن أن يشكلها طموح القيادة الفتاوية الجديدة التي تقود السلطة والمنظمة إلى التمسك بإرث ياسر عرفات ودوره ووزنه وطريقته في القيادة، وهذا ما يمكن أن يعيدنا إلى التفرد. وأرى موضوعياً أن هناك مصلحة لقيادة "فتح" في استخدام هذا الوزن والدور والطريقة. ثالثاً، الكلام النظري شيء والحكم المستخلص من التجربة شيء آخر. فالحديث عن حدود 1967، التي هي خطوط وليست حدوداً، وعن اللاجئين والقدس والمستعمرات يختلف عن الحديث الذي يجري في المفاوضات. ولا يمكن أن

نتجاهل أن هذه القيادة، في ظل عرفات، وافقت على صيغة تلتف على تطبيق القرار رقم 194، ووافقت على مبدأ تبادل الأراضي في موضوع المستعمرات. وتزداد هذه المسألة خطورة في كون المعارضة تخلق وضعا مريحا لهذه القيادة عندما ترفض المشاركة في المفاوضات. وهذا يقودنا إلى مسألة الاستفتاء التي طرحها الدكتور زياد أبو عمرو، أو ربما تكون هناك صيغة جديدة توجد مرجعية عليا للمفاوضات تشارك فيها قوى المعارضة، بما فيها "حماس"، والمشاركة في مثل هذه القيادة لا تعني المشاركة في المفاوضات نفسها. يجب أن تفتش المعارضة التي لا تؤمن بالمفاوضات عن صيغ تضمن إشرافاً وصلاحيات، من دون أن يذهب قائد ما من "حماس" للتفاوض مع إسرائيل. هذا ممكن ونحتاج إلى طرق خلاقة كي يتم ضمان هذه المسائل.

بالنسبة إلى موضوع القيادة الموحدة هناك إشكاليات ترتبط بالشرعية والصلاحيات، وسنحكم على نضج جميع القوى وجديتها وإخلاصها من خلال نجاحها أو عدم نجاحها في التوصل إلى صيغ جديدة تؤمن الشراكة من دون أن تلغي منظمة التحرير، ومن دون أن نقع أسرى لامتيازات صيغ قديمة كان يستخدمها الرئيس عرفات.

هذه الصعوبات ستكون امتحاناً حقيقياً لكل القوى، سواء "فتح" أو المعارضة. لكن هناك تطورات لا تمنحنا ما نتمناه من وقت: استحقاقات على مستوى الهدنة والأمن وهما مدخل. وموافقة فلسطينية رسمية على خطة الانسحاب من غزة والتعامل معها، وعلى خريطة الطريق، وهذه ترتقي إلى مستوى الالتزامات بالنسبة إلى السلطة، وبالتالي فهي تجعل هامش هذه السلطة في التفاوض مع القوى بشأن هذه القضايا إما ضيقاً جداً وإما معدوماً. ولذلك، يبقى التعامل مع هذه القضايا ومع الاستحقاقات وضرورة استقرار المؤسسة مطلوباً، غير أنه محظور أن يبقى القديم على حاله. هل هناك صيغة بين ضمان استقرار السلطة ووضع محددات لها على مستوى الأداء الداخلي وبين الأداء السياسي؟ أعتقد أن هذا الأمر ممكن. لكن هل النقاش مع الفصائل يسير في هذا الاتجاه؟ لا أرى ذلك.

الحديث عن ميثاق شرف يبدو لي غير معقول. وفي العمل السياسي إن قيادة شعب ليست مسألة توافق بين مجموعة قوى على ميثاق شرف. فلقد غيب الرأي العام الفلسطيني في القضايا الأساسية: غيب في أوصلو، وغيب في وعد بلفور، وغيب في تقسيم فلسطين. وأنا لست مع تغييره من جانب القوى الفلسطينية. وعليه، فالتوافق على برنامج سياسي يطرح على المواطنين هو المسألة الأهم، لكن من الواضح أن الأمور لا تسير نحو ذلك، بل دليل أن همّ المواطنين الآن ينفصل عن اهتمامات القوى. وإذا لم تكن الشراكة ضماناً للتعامل مع هموم المواطنين، فسيكون ذلك إشكالية حقيقية. وهناك إشكالية أكبر تتعلق بانتهاء الدور التاريخي لفصائل منظمة التحرير. القوى

السياسية أحياناً ينتهي دورها، أو شكل نضالي معين تمارسه، لكن لا "حماس" ولا "فتح" ولا فصائل المنظمة توقفت جدياً أمام أسئلة انتهاء الدور أو انتهاء شكل نضالي وتغيير أساليب النضال بين مرحلة وأخرى من دون التفريط في الأهداف. لم نر حتى الآن هذا النضج في البرامج.

تطرح مسائل الحد الأقصى في لحظة التفاوض بشأن تفصيلات هي أقل من الحد الأدنى، وهذا غير مقنع، ولا يجعلني أتفائل بنضج هذه القيادات. وأزمة "فتح" غير منفصلة عن أزمة الفصائل. ويولد الواقع واستحقاقاته أزمة لـ "حماس" و"الجهاد" وبعض القوى، والردود على كل هذا غائبة حتى اللحظة.

طلال عوكل: في البداية هناك إشكالية في هذه القراءة. يجب أن نحدد السقف الذي نتحدث عنه، وهنا يجب ألا تكون أداة القياس هي الطموح أو التغيير الشامل. نحن الآن نتحدث عن أزمة نظام سياسي، وعن أزمة سياسية، وأزمة علاقات وطنية، وأزمة مجتمع فلسطيني، وأزمة كل فصيل من الفصائل الأساسية. وبالتالي يجب رؤية الأمور باتجاهات تطورها لا بالمآل النهائي. وأنا أوافق على أن موضوع الشراكة السياسية يقف على رأس قائمة الأولويات، لكن هل يمكن أن يحدث اتفاق بين الفصائل على هذه الشراكة، وهل يشكل هذا بداية التقويم الإيجابي للمسيرة، أم أنه هدف؟

أرى أن الأهم في كل هذا هو الآليات التي يجري التوافق عليها. نحن الآن أنضج، والوضع أفضل كثيراً من السابق، لكنه لا يصل إلى حد التفاؤل الإيجابي بإمكان تحقيق الشراكة السياسية قريباً والتي تشكل عنوان تغيير كبير أو مفتاح تغيير كبير. وأكتفي بالإشارة إلى ما ورد في الحديث، وركز عليه الدكتور غازي، من أننا لا نتصرف وحدنا. فالموضوع الداخلي الفلسطيني ليس موضوعاً خاصاً بالفلسطينيين يعالج بمعزل عن التأثيرات الإسرائيلية والأميركية والإقليمية وغيرها. إنه موضوع مهم، واستحقاق يضع شروطاً على "حماس" وعلى "فتح" وعلى الآخرين.

الحوار الذي شهدناه في الأيام السابقة، فيه مدى أكبر من الجدية لدى الأطراف في التعامل بعضها مع بعض، وفي التعامل مع الأجندة، وهو يختلف عما كان عليه الحال في الحوارات السابقة. في السابق كان يتم حوار بشأن قضايا محددة مثل الهدنة وغيرها، أما الآن فالأجندة كلها مطروحة، والمواقف التي نسمعها من الأطراف المعنية تظهر أن هناك استعداداً للتعامل مع القضايا الجديدة بنفس مختلف، وتظهر قدراً من الوعي للاستحقاقات الخارجية وآثارها في الوضع الداخلي الفلسطيني.

موضوع الانتخابات مهم وحاسم كآلية من آليات التغيير في الوضع الفلسطيني. لكن ثمة قناعات مختلفة في موضوع الإصلاح، ويبدو أن هناك تلمساً لأهمية وضع برنامج لحركة "فتح". أنا أحترم وضوح أبو مازن، فهو يقول "أنا مع أو سلو"، هذا برنامجه، والناس تنتخب أو لا تنتخب على أساس شيء من الوضوح.

وفي رأبي هذا يقربنا إلى حد كبير، لكن لا يصل بنا سريعاً، إلى موضوع المشاركة السياسية. ومن المفروض إقرار آليات معينة يجب أن يحتكم إليها الكل، وإنجاز مجموعة من الخطوات التي تجعلنا أقرب إلى شراكة من مستوى بسيط أو بدايات شراكة سياسية، لأن كل القضايا التي طرحت بشأن منظمة التحرير وأشكال النضال والبرنامج، إلخ، تحتاج إلى وقت طويل، ودون الاتفاق عليها عقبات كثيرة. ويجب ألا ننسى أن لحركة "حماس" برنامجاً مختلفاً، ولحركة "فتح" برنامجاً مختلفاً، ومن الصعب أن تؤدي الأسابيع القليلة التي مرت بعد وفاة ياسر عرفات، بكل ما لها وما عليها، إلى تغيير الناس.

يبدو أن تغييرات صعبة يمكن أن تتم في السلطة وفي "فتح"، وتغييرات صعبة أيضاً في "حماس". وهذا يكفي لرؤية الوجهة الإيجابية، حيث أن حركة الأحداث الداخلية ترغم مرة أخرى "حماس" و"فتح" على التعامل مجدداً مع عناوين ما كانت مستعدة للتعامل معها في السابق على غرار تعاملها معها اليوم. الانتخابات ليست تربية فقط، بل هي أيضاً تغييرات أساسية وآليات. والانتخابات ستقدم إلينا نموذجاً لقياس أوزان القوى يساعد إذا جرى توافق على إعادة تشكيل منظمة التحرير.

العلاقة بين الداخل والخارج

الحفاظ على العلاقة

من خلال منظمة التحرير

أو من خلال كيان جديد؟

طلال عوكل: في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية، هناك آلية الانتخابات المفتوحة أمام مشاركة الجميع لضمان الشراكة والتغيير، وكل طرف يمكنه أن يأخذ حقه، والمجتمع هو الذي يحكم على الأحزاب السياسية وبرامجها، وحتى على وجودها ودورها. أما فيما يتعلق بمنظمة التحرير، فالأمر مختلف، لكنها تبقى هي، وليس القيادة الوطنية الموحدة، الإطار المناسب لإجراء التغييرات. وطرح موضوع القيادة الوطنية الموحدة يبدو لي كأنه خط اعتراض من جانب القوى السياسية، وخط تكتيكي من جانب القيادة السياسية. وفي الحقيقة، لم يكن هناك التقاء حول الفكرة وكيفية تنفيذها.

مواقف "حماس" و"الجهاد" تؤدي دوراً في الرد على إمكان تحقيق تقدم على صعيد تفعيل مؤسسات منظمة التحرير وتفعيل العلاقة بين الداخل والخارج، وعلى صعيد مشاركة القوى السياسية في القرار السياسي الفلسطيني في هذه المرجعية. و"فتح"

تدعو إلى مشاركة "حماس"، وفصائل منظمة التحرير كلها مع هذه الواجهة. وإذا كان موقف "حماس" سلبياً، فهذا ليس معناه أن الفصائل الأخرى لا علاقة لها بالفشل أو النجاح.

زياد أبو عمرو: لتحقيق الاتفاق الوطني الشامل يمكن التدرج وصولاً إلى رؤية مشتركة للعلاقات الفلسطينية - الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني بصورة عامة. ويمكن اللجوء إلى اتفاقات جزئية، أو إلى تفاهات جزئية، وتخلق وتهيئ الأرضية الصالحة للتوصل إلى الاتفاقات الشاملة.

حسن الكاشف: أريد الاعتراض على الجملة التي تقول كيف يمكن الحفاظ على العلاقة بين الداخل والخارج بعد رحيل ياسر عرفات، لأننا لم نحافظ على هذه العلاقة في ظل ياسر عرفات. والترجمة الحقيقية لعدم المحافظة هي الإضعاف والقتل البطيء لمؤسسات منظمة التحرير ودورها في الخارج، بحيث أنها ضعفت إلى حد الموات الحقيقي، ولا أقصد هنا فقط معظم السفارات، وإنما أقصد المؤسسات كلها.

الحديث عن كيان جديد يحمل خطورة، لأن هذا قد يؤدي إلى فقدان كل المكتسبات التاريخية للاعتراف بمنظمة التحرير، وبالتالي يجب أن نحافظ عليها صوتاً لمكتسباتها وباعتبارها تمثل كل الفلسطينيين. إنما هذا لا يعني عدم تجديدها وإحياء مؤسساتها وإعادة بناء هذه المؤسسات بحيث تلائم الوضع الجديد.

التركيبة الراهنة لكل من المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي انحازت إلى مصالح السلطة، وقد تجلى هذا واضحاً وصارخاً في المجلس الوطني. فمع أن كثيرين من أعضائه هم من فلسطينيي الخارج، إلا أنهم في أغلبيتهم الساحقة مرتبطون بهذه السلطة من حيث المواقع والرواتب والامتيازات والمساعدات إلخ، وكثيرون منهم لا يمثلون الناس حقيقة. ولقد جرى بالتدريج إغراق المجلس بعضوية واسعة بعد مغادرة بيروت، وصولاً إلى عدد بلغ نحو 700 أو 800 شخص. وأنا عضو مجلس وطني منذ أكثر من 20 عاماً ولا أعرف عدد أعضائه تماماً. ومن هنا فإن هذه العضوية، مع ملاحظة أن "حماس" و"الجهاد الإسلامي" خارجها، تحتاج فعلاً إلى إعادة نظر، ويحتاج المجلس إلى إعادة تركيب كي يمثل القوى الحقيقية للشعب الفلسطيني، ويعكسها بشكل جدي. بهذا يصبح للتمثيل معنى، ويصبح النقاش مفيداً. لكن بالتركيبة الراهنة والمصالح انحاز المجلس إلى ما أرادته قيادة السلطة وأبو عمار. وحتى الآن ما أراده أبو عمار هو ذاته الذي تريده قيادة السلطة والمنظمة الحالية. وأيضاً يجب عدم تجاهل أن مصالح كثير من الفصائل التي فقدت معظم وزنها تجعلها تلتقي مع قيادة "فتح" في إبقاء القديم على قدمه وفي عدم الحماسة والإخلاص لمسألة تجديد هذه المنظمة.

غازي حمد: لنأخذ المسألة كمثال طبي: عندما يكون هناك رجل هرم، بلغ من العمر

أكثر من 90 عاماً، فإن استهلاك الأدوية الكثيرة يصبح بلا جدوى. ولدي قناعة، ويشاركني فيها كثيرون من منظمة التحرير والسلطة، بأن هناك أزمة في منظمة التحرير، وهي تعاني ترهلاً وتضخماً سرطانياً يجعلان إمكان إصلاحها مسألة مستحيلة. لماذا نكرر هذا الكلام ونقول نريد الإصلاح ونحن غير قادرين على ذلك.

لا عيب في اللجوء إلى تشكيل كيان جديد. هناك تغيرات مهمة: "حماس" لديها استعداد للانخراط. لماذا لا يتم الحوار معها ومع القوى الأخرى؟ في الإمكان الوصول إلى توافق، وخصوصاً إذا اتفقنا اليوم على رؤية جديدة، وإذا أصبح لدينا برنامج سياسي. هناك إمكان لأن نبدأ بداية جديدة ويجب عدم هدر الوقت في موضوع إصلاح منظمة التحرير، الرجل الهرم.

حسن الكاشف: لقد أثبتت التجربة أن المنظمة قادرة على التغيير، وقد تغيرت قبل ذلك؛ بمعنى أنها عكست التغيير في ميزان القوى والتوجهات في الساحة الفلسطينية من مرحلة الشقيري إلى مرحلة الكفاح المسلح.

غازي حمد: المهم المضمون لا الشكل. السلطة الفلسطينية غطت على منظمة التحرير وأخذت صلاحياتها كلها. رأينا وضع نبيل شعث في مقابل فاروق القدومي، إذ يتم التعامل مع شعث كوزير خارجية في كل الدول، بينما القدومي لا دور له. وهناك شرعية للوجود الفلسطيني والنضال الفلسطيني والقضية الفلسطينية، ولن نجد أية صعوبة لو خلقنا كياناً جديداً يجري تسويقه لفلسطيني الشتات والخارج، بحيث يكون أكثر قبولاً ويعبر عن شيء جديد ورؤية جديدة وتصورات جديدة. ربما يكون الصعب في هذه المرحلة تقبل كيان جديد، لكن قناعتي هي أن إصلاح منظمة التحرير مسألة غير واردة، وستستنزف جهدنا ولن نصل إلى نتيجة.

زياد أبو عمرو: الإجابة المباشرة عن السؤال المتعلق بكيفية المحافظة على العلاقة بين الداخل والخارج هي بإصلاح مؤسسات المنظمة وتفعيلها كي تستوعب المتغيرات والمعطيات الجديدة، وتمارس دورها ككيان سياسي ومعنوي للفلسطينيين في غياب الدولة التي تعتبر هدف الفلسطينيين الأخير، وكمرجعية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي هذا الإطار لا بد من وضع العلاقة بين السلطة والمنظمة في نطاقها الصحيح، بعكس ما كان جارياً قبل وفاة الرئيس ياسر عرفات، وبعد هذه الوفاة. وأنا كنت طرحت هذه الفكرة منذ أعوام، حيث أن المنظمة بدلاً من أن تكون مرجعية السلطة أصبحت السلطة هي الإطار الأقوى والمنظمة تشكل تابعاً. وفي ذلك الحين قلت إن وزير المالية الفلسطيني أصبح أقوى جداً من رئيس الصندوق القومي وأهم منه، ووزير الخارجية أقوى من رئيس الدائرة السياسية وأهم منه في المحافل الدولية، والمجلس التشريعي أهم من المجلس الوطني، ومجلس الوزراء أهم من اللجنة التنفيذية، وهكذا. وأصبحت المنظمة تعتمد في حياتها وتمويلها على السلطة الوطنية. هذه علاقة

معكوسة.

يجب أن تصبح المنظمة مرجعية جدية وحقيقية للسلطة الوطنية. أعتقد أن ذلك ممكن، لكن في عهد الرئيس ياسر عرفات كان هناك تداخل بينهما لأن الرئيس رأى نفسه والمنظمة والسلطة شيئاً واحداً بطريقته في إدارة الأمور.

أعتقد أن تصويب العلاقة يقتضي عدم إهمال الشتات الفلسطيني، ولا أظن أن المكان هو أساس تصويب العلاقة. كانت هناك فترة وجدت فيها قيادة منظمة التحرير في الشتات، وكانت العلاقة بالداخل علاقة وطنية سليمة، وكانت هناك مشكلات عادية لم تخرج عن إطار المألوف. فمكان وجود القيادة ليس مهماً، إنما المهم هو مضامين السياسات والقرارات التي تتبناها منظمة التحرير. ولو وجدت قيادة منظمة التحرير داخل فلسطين فهذا يجب ألا يعني إهمال برنامج المنظمة ومؤسساتها، وإهمال الشتات الفلسطيني والعلاقات الفلسطينية - العربية التي يجب أن تتبوأ إدارتها وقيادتها منظمة التحرير، لأن المنظمة عند إصلاحها وتفعيلها يمكن أن تستعيد التوازن في العلاقات الفلسطينية - العربية السليمة بدلاً من وجود التباسات ومشكلات مع السلطة الفلسطينية والفلسطينيين والمنظمة.

حسن الكاشف: يمكن أن أضيف جملة: إلى حين قيام دولة فلسطينية.

زياد أبو عمرو: أنا أتحدث عن هذه المرحلة. فالمنظمة يمكن أن تكفل العلاقات الفلسطينية - العربية وتتابعها وتضعها في إطارها الصحيح. أعتقد أن أول خطوة لتصحيح العلاقة بالخارج تكمن في تصحيح العلاقة بين السلطة والمنظمة، ومن ثم الالتفات إلى الفلسطينيين في الشتات ومنحهم استحقاقاتهم كي نحافظ على وحدة الشعب الفلسطيني في إطار المنظمة. وأعتقد أن هذا الأمر متاح، وأمل من القيادة الفلسطينية بعد غياب الرئيس عرفات أن تعطي هذه القضية الأولوية.

ومن الواضح أن محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية، يتصرف ويجري التعامل معه على أساس أنه المرجعية، وأن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة؛ فهو يتقدم على رئيس السلطة الآن، وعلى رئيس مجلس الوزراء. وهو يستمد شرعيته من كونه رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن خلال الفهم الصحيح لطبيعة العلاقة بين المنظمة والسلطة الوطنية.

حسن الكاشف: العرف السائد في منظمة التحرير هو أن يعاد تركيب المجلس الوطني الفلسطيني بعد عدد من الدورات، وهذا لم يجر منذ مدة. وبالتالي يجب من الناحية القانونية أن يعاد تشكيل المجلس بما ينسجم مع مجموع المتغيرات وما طرأ على ميزان القوى. كان هناك "كوتا" فصائل، و"كوتا" منظمات شعبية، و"كوتا" مستقلين، و"كوتا" مجلس عسكري. الآن، إذا ما انتخبنا منظماتنا الشعبية، وجرت انتخابات هنا، وأعيد النظر في طبيعة موازين القوى، يمكن أن يعاد تشكيل المجلس الوطني، وهذا يعيد

بدوره تشكيل المجلس المركزي واللجنة التنفيذية بصورة مختلفة. المسألة هي أن يكون هناك جسم يمتلك التصرف.

خطة شارون وخريطة الطريق والواقع السياسي الجديد

زياد أبو عمرو: السلطة تستطيع مقاومة الضغوط الدولية والإقليمية والتكيف أيضاً إزاء معطيات الواقع، لكن على أرضية الرؤية الوطنية السلمية لموضوع الانسحاب من غزة. وأريد أن نميز بين مشروع شارون ومفهوم الانسحاب، وما يجب أن نفكر فيه كفلسطينيين هو مفهوم الانسحاب. وأنا أعتقد أن لا أحد يستطيع أن يعارض فكرة انسحاب قوات الاحتلال من أي بقعة من الأراضي الفلسطينية، لكن السؤال هو: هل سيرتب هذا الانسحاب على الفلسطينيين استحقاقات أمنية وسياسية وهم ليسوا شركاء في خطته التي هي ليست جزءاً من خطة دولية وافقوا عليها كخريطة الطريق، على الرغم مما لنا من تحفظات تجاهها؟ أعتقد أن الموقف الفلسطيني يجب أن يستند إلى الرؤية الوطنية الفلسطينية، وإلى قرارات الشرعية الدولية التي يحمي بها الموقف الفلسطيني نفسه. هذه يجب أن تكون نقطة انطلاق، ويجب عدم التعامل مع الخطة والشروط الإسرائيلية أو التكيف إزاءها مهما تكن الظروف. بل يجب أن نتكيف وفق رؤية وطنية فلسطينية مسنودة بقرارات الشرعية الدولية، وبمبادرات دولية، وبإجماع دولي، في إطار اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي بصورة عامة.

وأنا أقول هذا الكلام على افتراض أن عملية الانسحاب ستتم، إذ إن هناك دائماً إمكاناً لأن تتعطل هذه الخطة لسبب أو لآخر، ولا سيما إذا ما جرت ضغوط دولية فعالة على الجانب الإسرائيلي من أجل أن يدخل الخطة الإسرائيلية في إطار خريطة الطريق كي تشكل جزءاً منها وخطوة أولى تفضي إلى اكتمال الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية كافة، والتزام خريطة الطريق التي تنتهي بانتهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وفي هذه الحالة قد تلجأ الحكومة الإسرائيلية إلى رفض ذلك، أو تأجيل عملية الانسحاب.

أعتقد أن على الفلسطينيين أن يقاوموا أية ضغوط تحاول إخراجهم عن هذا المسار، لأنهم بذلك يحمون أنفسهم، ويحافظون على وحدة الموقف الفلسطيني. وليس مقبولاً أن يخضع الفلسطينيون لأية ضغوط تحرفهم عن موقف يمكن أن يتحقق حوله إجماع أو شبه إجماع وطني.

أمّا التعامل مع غزة في حال الانسحاب الإسرائيلي، فيجب أن يأتي في إطار المرجعيات الكيانية والسياسية والشرعية القائمة، ولا يمكن أن نتحدث عن كيان مستقل في قطاع غزة؛ فغزة جزء من الدولة الفلسطينية يتبع السلطة الوطنية التي تتبع

منظمة التحرير التي تمثل الفلسطينيين في الداخل والخارج. ولا يجوز التعامل مع غزة ككيان مستقل. ربما يكون لغزة بعض الخصوصيات على اعتبار أن الاحتلال حجب عنها، لكن كان لدينا في الماضي مناطق فلسطينية تسيطر عليها السلطة سيطرة كاملة قبل إعادة احتلال الضفة وأجزاء من قطاع غزة. فالانسحاب من غزة لا يعني السيادة لها إذا واصلت إسرائيل سيطرتها على الحدود والمياه الإقليمية والمجال الجوي. وبالتالي لا يوجد هناك وضع سيادي يقتضي معالجة سياسية كيانية منفردة لقطاع غزة، ولا يجوز في الأساس التعامل مع غزة ككيان مستقل عن باقي الأراضي الفلسطينية.

هذا ينطوي على مخاطر لأننا لا نريد أن نخلق أو نعزز الانقسام القسري المفروض على جزأي الوطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويجب أن نبحث عن الصيغ السياسية والوطنية التي تعزز فكرة الاندماج والتوحد بين شطري الوطن، في مواجهة السياسات القسرية الإسرائيلية التي تعزز فكرة الانفصال.

وفي هذا السياق لديّ فكرة، وهي أنه يجب أن نبحث عن صيغة سياسية للوضع الفلسطيني بصورة عامة ترفع سقف السيادة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية. مثلاً، لا يجوز بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، إن كان كاملاً، أن نسحب وضع الحكم الذاتي في الضفة الغربية على جميع الأراضي الفلسطينية ونحن نتطلع إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة في أقرب وقت ممكن. فعندما ينحسر الاحتلال الجديد عن الضفة الغربية ستعود إلى وضعية المرحلة الانتقالية التي تعني حكماً ذاتياً، وستكون غزة في هذه الحالة في وضع أرقى من الناحية السياسية، فماذا نفعل لتنظيم العلاقة بين جزأي الوطن. أريد هنا أن نطبق الصيغة ذات السقف الأعلى من السيادة على شطري الوطن. الحديث يدور هنا عن حكومة فلسطينية مؤقتة لا عن سلطة حكم ذاتي. هذه الحكومة تمارس كل صلاحياتها في قطاع غزة وفي الأجزاء المحررة من الضفة الغربية، وتحاول أن تمارس أقصى ما يمكن من السيادة وتوسع هامشها، وتحاول سحب هذا الواقع الكياني السيادي على الضفة على الرغم من عدم انطباق الشروط السيادية الفعلية نفسها عليها. لا نريد أن نخضع قطاع غزة لحكم ذاتي، بل أن نخضع الضفة الغربية لحكم سيادي على الرغم من وجود معوقات سياسية وقانونية ومادية ناجمة عن استمرار السيطرة الإسرائيلية؛ وهذا يقربنا من موضوع استكمال السيادة وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة. هذه هي الصيغة الوطنية المقبولة بالنسبة إليّ للتعامل مع قطاع غزة.

وأنا ضد فكرة تكريس كيانية أو إدارة أو أي شيء خاص بقطاع غزة. الحكومة الفلسطينية المؤقتة هي صيغة تمثل مرحلة أكثر تقدماً، حكومة مؤقتة تتمتع بهامش سيادي أكبر وبصلاحيات أكبر، على الرغم من المعوقات القائمة على الأرض.

والحكومة الموقته في إطار منظمة التحرير تحافظ على علاقة الفلسطينيين في الداخل والخارج لأننا لا نريد أن نخلق أي كيان يعمق الفجوة لا بين الضفة والقطاع فقط، بل بين الداخل الفلسطيني والشتات أيضاً.

غازي حمد: أعتقد أن أهم شيء في موضوع مقاومة الضغوط هو إعادة تقويم المرحلة السابقة. فتجربتنا الماضية كانت بصراحة مملوءة بكثير من العثرات والفشل والإخفاق في التعامل مع الضغوط الدولية، وقد جرتنا هذه الضغوط في بعض الأحيان إلى أفخاخ، وفي أحيان أخرى إلى متاهات سياسية، وخرجنا في النهاية بلا نتيجة. وبالتالي أتصور أن هذا النمط من العمل يجب إعادة النظر فيه، وأعتبر أن أهم نقطة للحصانة من الضغوط السياسية الخارجية أن تكون لدينا رؤية سياسية واضحة ومحددة.

في مرحلة أبو عمار، حيث الهلامية السياسية، كان يجري رفع السقف، وأحياناً يتم الهبوط به إلى أدنى مستوى، مثل خريطة الطريق، وتوصيات ميتشل وزيني. وكان هناك تخبط وتقدم وتأخر غير مدروس، وهذا ساهم بدوره في مزيد من الضغوط على السلطة الفلسطينية.

المسألة الثانية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار هي وجود شارون وبوش في الحكم، وخصوصاً أن هناك توصيات للحكومة الأميركية بعدم تكرار السيناريو الذي جرى مع كلينتون. ولا يتوقع أن تنجح المفاوضات، أو أن ترمي الإدارة الأميركية بكل ثقلها في الموضوع السياسي الفلسطيني. وأعتقد أيضاً أن شارون غير معني بالتوصل إلى تسوية. حتى خريطة الطريق التي يتحدثون عنها مرفوضة إسرائيلياً، وجرى التراجع عنها أميركياً، بل إنها غير مقبولة من جهات في حركة "فتح".

لهذا، إذا كان هناك إعادة صوغ للرؤية السياسية الجديدة ووضع برنامج أو تصور سياسي، أعتقد أن خريطة الطريق يجب ألا تكون هي المعيار السياسي للسلطة في ظل وجود الاشتراطات الإسرائيلية، ويمكننا مواجهة العالم بموقف سياسي موحد توافق عليه السلطة و"حماس" وبقية الفصائل. وإذا بقيت حالة الاستفراء قائمة، فأنا أعتقد أن "حماس" ستضغط على السلطة.

ما جرى خلال الانتفاضة غير كثيراً من الموازين. إسرائيل تنكرت لأوسلو ولخريطة الطريق ولكل ما هو موجود، والفرصة سانحة الآن لتغيير فلسطيني في المقابل. لا أحد، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، يعترض على الدولة الفلسطينية، وهذا يمنح أبو مازن هامشاً جيداً، لكن تبقى المشكلة في كيفية إدارة الصراع والمفاوضات، المسألة التي أخفقت فيها السلطة الفلسطينية في المرحلة الفائتة.

البرنامج يمكن أن يشكل صمام أمان لنا. لقد قرأت في "الوطن" السعودية تحليلاً مخيفاً. هناك دول أوروبية تطرح على أبو مازن أنه يجب أن يقبل بإقامة دولة في غزة

إذا عرضت عليه، وألا ينهج نهج عرفات ويضيع الفرص. وانطباعي هو أن أبو مازن يمكن أن يقبل بالوجود خلافاً لياسر عرفات الذي يفكر استراتيجياً. من الممكن أن يقبل أبو مازن بدولة في غزة، وبعد ذلك يساعده ويقدمون إليه الأموال والاستثمارات، وهذا سيكون شركاً جديداً.

تجربتنا مع الضغوط الدولية كانت تعيسة. فقد كانت ضغوطاً من دون ضمانات أو من دون ضغوط مقابلة على إسرائيل، ولا سيما من جانب الولايات المتحدة، ولم نشعر مرة بأن هناك ضغطاً على إسرائيل، حتى لتنفيذ خريطة الطريق.

حسن الكاشف: السلطة تجد نفسها في الوضع التالي: وافقت على خريطة الطريق، ووافقت أيضاً على التعامل مع خطة شارون للانسحاب من غزة، وقالت إن هذه يجب أن تعتبر جزءاً من خريطة الطريق، وقد جرت هذه الموافقات بوجود الرئيس عرفات وفي حياته. والسلطة الجديدة انطلقت من هذا الوضع وأعلنت مواقف واضحة، وبذل جهد مصري، واتخذت خطوات عملية، إذ اتفق الجانبان المصري والإسرائيلي على تعديل الاتفاقية المشتركة بينهما، الأمر الذي يتيح نشر سبعمئة جندي مصري على الحدود. أي أن هناك خطوات تنفيذية، والرد الفلسطيني المتوقع يقلقني، ولا سيما أن إسرائيل تملك رؤية وخطة، بينما السلطة - في حدود ما أعرف - لا تملك مثل هذه الرؤية أو الخطة للتعامل مع هذه المسألة. سمعت أمس أن الحكومة الإسرائيلية تعرض الآن تعديل اتفاق باريس الاقتصادي بما يجعل غزة منطقة جمركية منفصلة، وهذا يؤشر إلى أن إسرائيل تخطط لمستقبل منفصل لقطاع غزة.

في المقابل، ماذا أعدنا للرد؟

أولاً، أرى ضرورة لأن نمتلك رؤية وخطة، وضرورة ملحة جداً لإعادة النظر في نهج وأداة التفاوض بعد تجربة مفاوضات لمدة عشرة أعوام. كما يجب أن نطلب ضمانات دولية سياسية وميدانية، لكل خطوة تتم على الأرض، كقيلة بأن تمنع شارون وأية حكومة إسرائيلية من العودة عن أي شيء كما حدث في التجربة الحالية. ولو كان مثل هذه الضمانات السياسية والميدانية موجوداً لما كان شارون قادراً على إعادة احتلال الضفة الغربية وغزة. فالضغوط الدولية ستجبر إسرائيل على التعامل معها. نحن في موقع من لا يستطيع التصادم الكامل مع الضغوط، لكن مطلوب منا ألا نرضخ لهذه الضغوط. وبين عدم التصادم وعدم الرضوخ يمكن أن يكون هناك موقف. وهناك ضمانات قوية نملكها بأيدينا ويجب أن ننفذها، منها: أن نستكمل بأقصى سرعة توحيد القوانين الفلسطينية المطبقة في كل الأرض الفلسطينية، وأن ننجز الانتخابات التي سينتج منها مؤسسة تمثيلية لكل المنطقة - وأقصد بها الانتخابات التشريعية - وأن نحافظ على وحدة المؤسسات المسؤولة عن الشعب الفلسطيني في كل من الضفة وغزة، وأن تبقى الضفة، وخصوصاً رام الله، هي مركز السلطة التنفيذي

والتشريعي، وأن نتمسك بذلك. ولدينا نقطة قوة إضافية، وهي أن شارون صمم خطته على أساس أنها ستنفذ من جانب واحد على قاعدة الادعاء بعدم وجود شريك فلسطيني، وحاول أن يجد قبولاً إقليمياً لهذه المسألة، وارتأى الأميركيون كحل وسط أن يكون هناك دور مصري وسيط. الآن انهارت حجة غياب الشريك، وهذا يجعل السلطة مسؤولة عن أي اتفاق يتم.

من المهم جداً أن تضع القوى السياسية والمؤسسة التمثيلية الفلسطينية محددات لقبول أي اتفاق، ومن ضمنها أن أي انسحاب هو جزء من الانسحاب الشامل ويقود إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، إلخ. يجب أن نذهب ونحن نمتلك الرؤية والخطة سلفاً لأن الأمور قد تتسارع. والأخطر هو الالتزام المفروض على الجانب الفلسطيني في المجال الأمني. وأستطيع أن أستند إلى تجربة أبو مازن في حكومته الأولى، فقد استطاع نقل الالتزام الأمني إلى التزام فلسطيني داخلي، ولم ينفذه وفق الرغبات الإسرائيلية والأميركية. هذا مدخل جيد يحتاج أيضاً إلى نضج كل القوى وإدراكها طبيعة المتغيرات.

هناك أخطار من حدوث حالة اغتراب بين الضفة وغزة، وإذا لم نمتلك الرؤية والخطة والضوابط ومرتكزات الوحدة ومحددات العمل، وبقينا في النهج القديم ذاته، فإن هذه الأخطار تصبح حقيقية. ولا تلغي هذه الأخطار التشديد بعبارات إنشائية على وحدة الأرض ووحدة المصير وعدم التفريط. سأصدق ما أرى، وأراهن على الصيغ والتجديد والتغيير في البنى والرؤى، وفي الخطط.

طلال عوكل: الطرف الفلسطيني هو الأضعف في معادلة الصراع والحل، والتحالف الأميركي - الإسرائيلي هو الأقوى بين القوى الدولية والإقليمية والذي يمتلك قدرة التأثير في طبيعة تطور الأوضاع وفي وجهة هذا التطور. حتى الآن ليس هناك تغيير في جوهر المواقف الأميركية، سواء تلك التي تبلورت فيما سمي وعد بوش، الذي أعلنه خلال زيارة شارون لواشنطن في 14 نيسان/أبريل الماضي، أو تلك التي تعبر عنها التصريحات والنشاطات المعلنة، التي تعطي خطة الفصل أحادي الجانب الأولوية، كخطوة نحو تنفيذ خريطة الطريق.

لا بد من ملاحظة أن تصريح بوش بشأن التزامه قيام دولة فلسطينية قبل أن تنتهي ولاية إدارته، يعني أن الإدارة أحدثت تعديلاً مهماً في خريطة الطريق، وأنها تعطي إسرائيل وقتاً أطول للتكيف ومواصلة الضغط على الفلسطينيين لتنفيذ ما تسميه استحقاقات لا يتم تنفيذها بالتوازي مع استحقاقات مطلوبة من إسرائيل وإنما بالتوالي.

إسرائيل لن تكف عن مواصلة الضغط، بكل أشكاله، لإرغام السلطة الفلسطينية على تدمير ما يسمى البنية "الإرهابية"، وسحب أسلحة المقاومة، ووقفها، ووقف

التحريض، وتغيير المناهج التعليمية.

والواقع أن الاتحاد الأوروبي، والنظام الرسمي العربي، أبديا تأييدهما لخطة شارون كجزء من خريطة الطريق، ولذلك من المتوقع أن تتواصل الضغوط على الفلسطينيين من أجل قبول ذلك وإظهار التعاون مع إسرائيل وتقديم الغطاء لخطة الفصل. السلطة الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وافقتا على خريطة الطريق، وهما لا ترفضان مبدئياً الطرح الذي يربط بين الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة وبين خريطة الطريق، لكنهما تدعوان إلى توفير ضمانات حقيقية وجدول زمنية محددة وآليات محددة أيضاً، وتريان إمكان إقامة الدولة حتى نهاية سنة 2005 بحسب خريطة الطريق.

إذاً السلطة مستعدة لقبول المنطق العام، لكنها غير مطمئنة إلى الضمانات وإلى التزام إسرائيل متابعة تنفيذ خريطة الطريق بعد الانسحاب من قطاع غزة. وهنا من المتوقع أن تتمسك السلطة بحقها في الحصول على هذه الضمانات، وخصوصاً في ضوء تجربة أوسلو.

فيما يتعلق بردات فعل الفصائل والقوى الأخرى، فإن نوع ومستوى وطبيعة الرد مرتبطة بطبيعة واتجاهات تطور الحوار الداخلي والعلاقة الداخلية، وبكل ما يتصل بالإصلاح والانتخابات، وبتبدل أوضاع الناس على الأرض. والفلسطينيون يخشون الخديعة، ويخشون أن يجري فصل الضفة عن القطاع، وهم يتحسبون لهذا المحذور الذي إن وقع لا يمكن تجاهل آثاره. لكن الشعب الفلسطيني الذي قاوم الكثير من المشاريع الخطرة، منذ النكبة، قادر على ابتداء الوسائل والأشكال التي تؤكد وحدته، ووحدة نضاله وأهدافه. أنا لا أتوقع أن تهدأ الأوضاع في قطاع غزة، وأن يتوقف النضال بمختلف أشكاله، إذا اتضح أن محذور الفصل بين القطاع والضفة والقدس سيقع. الخطر محتمل وقائم، وسيترك تأثيراته، لكن الشعب الفلسطيني سيكون قادراً على التصدي لمعالجته. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>